

بيان صادر عن لجنة التنسيق

بيروت في ٢٦/٩/٢٠٠٠

رحبت "لجنة التنسيق" المنبثقة من لقاء حزب الوطنيين الأحرار و"التيار الوطني الحر" و"تيار القوات اللبنانية" ببيان مجلس المطارنة الموارنة، ودعت اللبنانيين إلى "حوار وطني صادق وحر". ونددت باستمرار توقيف ناشطي تيار "القوات" و"الوطني الحر".

عقدت اللجنة اجتماعها الدوري في بيروت بتاريخ ٢٦/٩/٢٠٠٠ وأصدرت البيان الآتي:

١- بارتياح وترحيب كبيرين تلقينا نداء المطارنة الموارنة الأخير، وتوقفنا أمام مضمونه الذي جاء شاملا واضحا ومباشرا ومرتكزا على ثوابت ومسلمات تحظى بإجماع وطني، وقد عبر بأمانة وحق وموضوعية عن الاحتضار الوطني وتوق جميع اللبنانيين للخلاص.

إن دقة النداء وصدقه في وصف الحالة التي بلغها لبنان وهو المقبل، في حال استمرارها، على الانهيار والتفكك، لا يوازيهما سوى الإقرار والاعتراف بضرورة صوغ برنامج وطني جاهز وبلورته بمبادئ إنفاذية استثنائية وجذرية. فالإنقاذ يكون مع من يسلمون باستحقاقه ولا يتم بغير الحوار الحر والوفاق الحقيقي، وكلاهما مدخلان حتميان لتعيد للوطن هويته وكرامته المفقودة ونرجعه من غربته القسرية المفروضة. يبقى انه بمعزل عن بعض ردود الفعل العصبية المفتعلة والمحدودة، وحتى لا يستهلك النداء بمقولات "استحضار الفتنة وأدواتها" و"الانقسام الطائفي والمذهبي" وسواها، وهي مقولات وتساؤلات تحمل في طياتها مؤشرات مقلقة وتدل على نيات مطلقها، فانه يتوجب بإلحاح كبير على جميع اللبنانيين الأحرار الانخراط فوراً في حوار وطني صادق وحر وهادف يكون النداء والموضوعات التي تضمنها، جدولاً لأعماله وورقة عمل تصلح منطلقاً وأساساً لتكوين توافق وتطلع لوطن حر سيد ومستقل.

- أياً تكن المنطلقات المقترحة للبدء بالحوار الوطني فان الأولوية يجب أن تكون للتأسيس الفعلي لعمل إنفاذي عاجل، يبدأ بطرح المسائل والمشكلات الوطنية الكبرى ويستكمل جدياً عبر حكومة وفاق وطني لا تستثني أحداً من القادة أو الأطراف أصحاب الصفة، وتأخذ على نفسها ترجمة ما يتفق عليه اللبنانيون وتتولى إدارة مشروع الإنقاذ واستعادة الوطن.

٢- نظراً إلى استمرار الأجهزة الأمنية المختلفة في عمليات التوقيف التعسفي والاستدعاءات البوليسية غير المبررة سواء في حق ناشطين في "التيار الوطني الحر" أو في تيار "القوات اللبنانية" نجد أنفسنا مضطرين مرة أخرى للتنديد الشديد بهذه الانتهاكات القمعية السافرة، ملحين على وجوب الكف نهائياً عن هذه الممارسات، واضعين هذه الوقائع برسم الرأي العام وبقية منظمات حقوق الإنسان المحلية والعالمية".